السيسي عين حسن عبد الله قائماً بأعمال المحافظ وطالبه بتطوير السياسات النقدية وتوفير المناخ المناسب للاستثمار

7 ملفات شائكة تنتظر محافظ «المركزي» المصري الجديد

أبرزها المفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي وملف الأموال الساخنة والتي دخلت وخرجت من مصر بشكل سريع دون الاستفادة منها

القاهرة – «وكالات»: أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قراراً جمهورياً بتعيين حسن عبد الله قائماً بأعمال محافظ البنك المركزي.

وأكد السيسي خلال لقاء حسن عبد الله أمس، على ضرورة تطوير السياسات النقدية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، والعمل على توفير مصادر متنوعة للموارد من العملات الأجنبية.

كما شدد خلال اللقاء على ضرورة العمل على توفير المناخ المناسب للاستثمار.

وأصدر الرئيس السيسي أمس الأول قراراً جمهورياً بتعيين طارق عامر مستشاراً لرئيس الجمهورية، بعد اعتذاره عن الاستمرار في منصبه بالبنك المركزي.

وفي الوقت الذي يستعد فيه مقر البنك المركزي المصري لاستقبال المحافظ الجديد، كشف محللون أن هناك 7 ملفات شائكة يجب التعامل معها.

تعد المفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي أبرز الملفات الشائكة التي تنتظر المحافظ الجديد، خاصة أنه لم يعلن حتى الآن عن تفاصيل أو اشتراطات الصندوق. يضاف إلى ذلك مشاكل سوق الصرف وتأثير استمرار تراجع الجنيه المصري على معدل التضخم الذي سجل مستويات قياسية خلال الفترة الماضية، ويعد من أكبر الأزمات التي تواجه البنك المركزي المصري في الوقت الحالي.

أيضاً، من الملفات الصعبة التي تنتظر المحافظ الجديد، ما حدث في ملف الأموال الساخنة والتي دخلت وخرجت من مصر بشكل سريع دون الاستفادة منها، هذا بالإضافة إلى المشاكل التي تنتظر قطاع الواردات والخلافات التي أثارتها القرارات الخاصة بمستندات التحصيل.

أيضاً، من الملفات الشائكة، ما يتعلق باحتياطي البلاد من النقد الأجنبي والذي تراجع خلال الفترة الماضية ليسجل نحو 33.376 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي.

وأخيراً ملف الدين الخارجي والذي ارتفع وفق بيانات البنك الدولي ليسجل نحو 157.8 مليار دولار بنهاية الربع الأول من 2022، مقابل نحو 145.5 مليار في ديسمبر 2021 بنمو 8.1 في المئة.

رئيس الجمعية المصرية للاستثمار المباشر سابقاً، هاني توفيق، كشف أن المفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي تشير إلى جانب مهم فيما يتعلق باستقالة المحافظ الحالي، حيث يشترط الصندوق اتباع سياسة مرنة في سوق الصرف المصري، بخلاف الإصلاحات المؤسسية وإعادة الهيكلة.

وأوضح أن البنك المركزي المصري ظل لفترة طويلة مبقياً على سعر الصرف مع استمراره في رفع أسعار الفائدة، وهذه أخطاء يجب على المحافظ الجديد تداركها.

وأشار إلى أهمية اتباع سياسة تعويم تدريجي أو مدار، حتى يتم خفض تدريجي للعملة المصرية مقابل الدولار، ليتسنى تنشيط الصناعات المحلية ودعم الاقتصاد المصري.

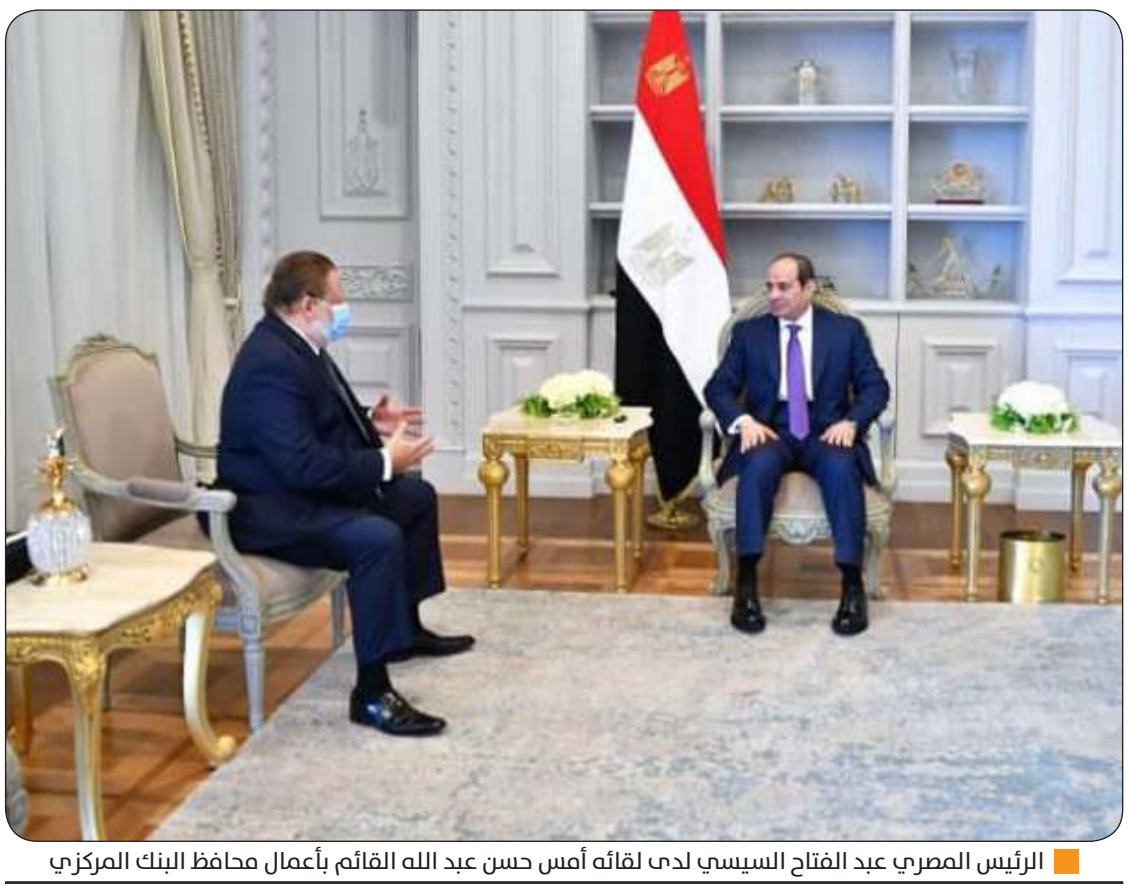
الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لدى لقائه أمس حسن عبد الله القائم بأعمال محافظ البنك المركزي

احتياطي البلاد من النقد الأجنبي تراجع خلال الفترة الأخيرة ليسجل 33 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي

وكان البنك المركزي المصري قد أصدر في فبراير الماضي قراراً بوقف التعامل بمستندات التحصيل في كافة العمليات الاستيرادية وذلك في إطار توجيهات حوكمة عمليات الاستيراد، وتفعيل منظومة التسجيل المسبق للشحنات التي سيبدأ تطبيقها إلزاميا اعتبارا من بداية شهر مارس المقبل بصورة كاملة باستثناء 15 سلعة استراتيجية لتخفيف الضغط على احتياطي النقد الأجنبي الذي سجل تراجعا بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها العالمية.

ولاقى قرار البنك المركزي اعتراضا من عدد من منظمات الأعمال منها اتحاد الصناعات وجمعية رجال الأعمال المصريين واتحاد العام للغرف التجارية، بينما تمسك البنك المركزي بموقفه من تطبيق القرار، وهو ما دفع العديد من الجهات إلى مخاطبة رئيس مجلس الوزراء المصري، ليتدخل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في مايو الماضي ويقر توجيهاً باستثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من فتح الاعتمادات المستندية بالبنوك قبل عملية الاستيراد، والعودة إلى النظام القديم من خلال مستندات التحصيل.

كما أعلن الرئيس، وقتها، تشكيل مجموعة عمل برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من محافظ البنك المركزي، ووزير المالية، ووزيرة التجارة والصناعة، وجهات الاختصاص الأخرى، للقيام بالمتابعة الدورية والتقييم المنتظم لمنظومة إجراءات الاستيراد ومدى تلبيتها لاحتياجات عملية الإنتاج.

وأقرت البنوك في أبريل تعليمات جديدة تمنع قبول موارد النقد الأجنبي غير معلومة المصدر أو التي يتم الحصول عليها من شركات الصرافة، في العمليات الاستيرادية وهو ما تسبب في المزيد من الخلافات بين البنك المركزي وقطاع الأعمال.

الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على الخام الروسي قد يؤدي لتضييق الإمدادات ورفع الأسعار

النفط يرتفع بعد بيانات عن المخزونات الأمريكية وتوقعات شح المعروض

«وكالات»: صعدت أسعار النفط، أمس الخميس، مع بيانات قوية لاستهلاك الوقود في الولايات المتحدة والانخفاضات المتوقعة في الإمدادات الروسية في أواخر العام، مما عوض مخاوف من احتمال حدوث ركود وشيك في الأفق قد يقوض الطلب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.43 دولار أو 1.5 في المئة إلى 95.08 دولار للبرميل بحلول الساعة 0900 بتوقيت غرينتش. وزادت العقود الآجلة للخام الأميركي 1.15 دولار أو 1.3 في المئة إلى 89.26 دولار للبرميل، بحسب «رويترز».

وزادت الأسعار أكثر من 1 في المئة خلال الجلسة السابقة، على الرغم من انخفاض خام برنت في مرحلة ما إلى أدنى مستوى له منذ فبراير.

وتراجعت العقود الآجلة خلال الأشهر القليلة الماضية، بسبب البيانات الاقتصادية التي أثارت مخاوف بشأن ركود محتمل قد يضر بالطلب على الطاقة.

وقفز تضخم أسعار المستهلك البريطاني إلى 10.1 في المئة في يوليو، وهو أعلى مستوى له منذ فبراير 1982، مما زاد الضغط على الأسر.

وظل إنتاج التكرير في الصين ضعيفا في يوليو، حيث أدى الإغلاق الصارم بسبب تفشي فيروس كورونا وضوابط تصدير الوقود إلى كبح الإنتاج.

في المقابل، أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة (EIA) انخفاض مخزونات الخام الأميركية بمقدار 7.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 12 أغسطس، مقابل توقعات بانخفاض قدره 275 ألف برميل.

ويحذر المحللون من أن الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على الخام الروسي المنقول بحراً بدءاً من ديسمبر، وعلى واردات المنتجات البترولية في أوائل العام المقبل قد يؤدي إلى تضييق الإمدادات بشكل كبير ورفع الأسعار.

وقالت شركة BCA الاستشارية للأبحاث في مذكرة، إن الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي سيجبر روسيا على وقف حوالي 1.6 مليون برميل يومياً من الإنتاج بحلول نهاية العام، لترتفع إلى مليوني برميل يومياً في العام 2023.

وسيؤدي الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الروسية إلى تضييق الأسواق بشكل كبير، ورفع خام برنت إلى 119 دولارًا للبرميل بحلول نهاية العام.

لكن في الوقت الحالي، بدأت روسيا في زيادة إنتاج النفط تدريجياً بعد القيود المتعلقة بالعقوبات ومع قيام المشترين الآسيويين بزيادة المشتريات، مما دفع موسكو إلى رفع توقعاتها للإنتاج والصادرات حتى نهاية العام 2025، بحسب ما أظهرته وثيقة لوزارة الاقتصاد اطلعت عليها «رويترز».

ومن المتوقع أن ترتفع أرباح روسيا من صادرات الطاقة بنسبة 38 في المئة هذا العام، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع أحجام صادرات النفط، وفقًا للوثيقة، في إشارة إلى أن الإمدادات من البلاد لم تتأثر بالقدر الذي توقعته الأسواق.

هبوط مخزونات النفط الأمريكية 7.1 ملايين برميل الأسبوع الماضي

من المتوقع أن ترتفع أرباح موسكو من صادرات الطاقة بنسبة 38 في المئة هذا العام

البنك الأهلي السعودي يعتزم إصدار صكوك إضافية لتعزيز رأس المال

البنك الأهلي السعودي

الرياض: أعلن البنك الأهلي السعودي «الأهلي» عزمه إصدار صكوك إضافية من الفئة 1 مقومة بالريال السعودي، يكون العرض عن طريق عرضه للمستثمرين وطرحها على مستثمرين مؤهلين داخل المملكة العربية السعودية.

وقام البنك، بحسب بيان له على موقع تداول السعودية أمس الخميس، بتعيين شركة الأهلي المالية بشكل منفرد؛ كمدير لسجل الاكتتاب ومنسق رئيسي ومدير رئيسي فيما يتعلق بالطرح المحتمل.

أضاف البنك الأهلي السعودي، أنه سيتم تحديد القيمة وشروط طرح الصكوك بناءً على ظروف السوق، لافتا إلى أن الغرض من الطرح المحتمل؛ هو تعزيز قاعدة رأس مال البنك وفقاً لإطار عمل بازل3 « B–sel III».

ونوه البنك، بأن طرح الصكوك يخضع لموافقة الجهات التنظيمية المختصة، وسيتم وفقا للأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وأعلن البنك الأهلي السعودي، في يناير الماضي، عن انتهاء طرح إصدار صكوك ذات أولوية غير مضمونة مقوّمة بالدولار الأمريكي بقيمة 750 مليون دولار.

«المركزي» التركي يخفض الفائدة في خطوة مفاجئة رغم ارتفاع التضخم

البنك المركزي التركي

فاجأ البنك المركزي التركي الأسواق أمس الخميس، بخفض سعر الفائدة الرئيسي على الرغم من وصول التضخم إلى أعلى مستوى في 24 عاماً عند ما يقارب 80 في المئة، إلى جانب تداول الليرة التركية بالقرب من مستوى قياسي منخفض.

وخفض المركزي التركي سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد إلى 13 في المئة من 14 في المئة بعد إبقائه عند 14 في المئة منذ ديسمبر، مرجعاً ذلك إلى تصاعد المخاطر الجيوسياسية.

وتراجعت العملة التركية بنحو 1 في المئة مقابل الدولار قبل تقليص الخسائر.

أشارت لجنة السياسة النقدية إلى أنها تستجيب فقط لتباطؤ محتمل في التصنيع، ولا تشرع في دورة تيسير نقدي، قائلة: «المستوى المحدث لسعر الفائدة مناسب في ظل التوقعات الحالية»، وفقاً لبيان.

أضافت لجنة السياسة النقدية: «من المهم أن تظل الظروف المالية داعمة للحفاظ على زخم النمو في الإنتاج الصناعي والاتجاه الإيجابي للتوظيف، في فترة تزايد عدم اليقين في ما يتعلق بالنمو العالمي بالإضافة إلى تصاعد المخاطر الجيوسياسية».

أمين عام «أوبك»: نقص الاستثمارات هو المسؤول عن ارتفاع أسعار النفط والغاز

أكد الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص، بأن المنظمة ليست هي المسؤولة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز، بل المسؤول هو عدم كفاية الاستثمارات.

وقال الأمين العام، اليوم الأربعاء، إن»هناك عوامل أخرى خارج أوبك تقف بالفعل وراء الارتفاع الذي شهدناه في الغاز والنفط. ومرة أخرى، أعتقد باختصار أن الأمر بالنسبة لي يرجع إلى نقص في الاستثمارات – نقص مزمن في الاستثمارات»، بحسب مقابلة لشبكة سي.إن.بي.سي الأميركية.

وفي مقابلة سابقة مع قناة «العربية»، حذر هيثم الغيص، من مشكلة كبيرة ناجمة عن عدم تدفق ما يكفي من الاستثمارات إلى القطاع النفطي عالمياً، معتبراً أن نقص الطاقة الإنتاجية الاحتياطية يدق ناقوس الخطر للسنوات المقبلة.

وقال الغيص: «نقص الاستثمارات في القطاع النفطي يدق ناقوس الخطر، فالاستثمارات انخفضت من 600 مليار دولار سنوياً إلى 450 ملياراً».

وأضاف الأمين العام لـ«أوبك»، أن التدخل في سوق النفط يأتي لضمان توازن السوق وليس للتأثير في الأسعار.

وأشار الغيص، إلى أن «أوبك+» عامل التوازن والشفافية الوحيد في السوق.

أمين عام «أوبك» هيثم الغيص